الاستاذ: قرفي عبد الله

مؤسسة الإنتماء: جامعة 8ماي 1945- قالمة

الدرجة العلمية: دكتوراه تخصص تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغاربية 1919-1962م

الرتبة الوظيفية: محاضر قسم ب

البريد الإليكتروني: **guerfi.abdallah@univ-guelma.dz**

الهاتف:0655802429

عنوان المداخلة : تفكيك الطبقة العمالية الجزائرية من خلال التشريع الاستعماري وتحويلها إلى خادمة لمشروع الاستيطان 1870-1904م

المقدمة :

شكلت الطبقة العمالية الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 إحدى الفئات الاجتماعية التي استهدفتها الإدارة الاستعمارية بشكل مباشر، سواء عبر سياسات المصادرة والاستيلاء على الأراضي، أو من خلال جملة من القوانين والتشريعات التي أعادت صياغة هيكلة المجتمع الجزائري بما يخدم مشروع الاستيطان الأوروبي، ومع حلول الفترة الممتدة بين 1870 و1904، دخلت السياسة التشريعية الاستعمارية مرحلة جديدة من التطور، اتسمت بطابع مؤسسي قانوني أكثر وضوحا، خصوصا بعد صدور مرسوم كريميو 1870 وقوانين الأهالي، الملكية، العمل..إلخ ، في هذه المرحلة، عمدت الإدارة الفرنسية إلى صياغة منظومة قانونية متكاملة هدفها تفكيك البنية الاجتماعية للطبقة العمالية الجزائرية، وتحويل عناصرها إلى قوة عمل رخيصة ومستقرة تسهم في دعم اقتصاد المستوطنين، وتساعد في بناء الهياكل الإنتاجية الجديدة على أنقاض البنى التقليدية الجزائرية، كما رافق هذا التفكيك انتقال واضح من سياسة الاحتلال العسكري إلى سياسة الاحتلال المدني – الاستيطاني القائم على ثلاثية: القانون – الاقتصاد – الهيمنة الاجتماعية؛ ومع مرور الوقت أصبح العامل الجزائري خاضعا لقوانين مختلفة عن العامل الأوروبي، مما خلق نظاما طبقيا مزدوجا، جعل البروليتاريا الجزائرية في موقع تبعية كاملة؛ ومن هنا فإن إشكالية المداخلة تبحث في تحليل آليات هذا التفكيك واستقراء أهم التشريعات التي أعادت تشكيل الطبقة العمالية الجزائرية، مع دراسة كيفية دمجها قسرا في المشروع الاستيطاني بين 1870 و1904م، وللاجابة عن هذه الإشكالية اعتمدت على المنهجين التحليلي والتاريخي.

1. الإطار النظري و السياق التاريخي لتشكيل الطبقة العمالية الجز ائرية

تاريخيا، لم تكن الجزائر قبل 1830 تعرف طبقة عمالية بالمعنى الصناعي الأوروبي، بل كانت البنية الاقتصادية تقوم على الزراعة التقليدية والرعي والحرف البسيطة، وكان العمل يمارس داخل إطار اجتماعي تقليدي تحكمه الأعراف أكثر من القوانين المكتوبة، ومع دخول الاستعمار بدأت البنية الاقتصادية في التحول، وظهرت الحاجة إلى يد عاملة كبيرة في قطاعات لم تكن موجودة سابقا، مثل المناجم، السكك الحديدية، البناء، ومزارع الاستيطان. ولأن المجتمع الجزائري تعرض منذ السنوات الأولى للاحتلال لعمليات نزع ملكية واسعة، فقد وجد الكثير من الفلاحين أنفسهم بلا أرض، ما دفعهم نحو سوق العمل الاستعماري بحثاً عن حد أدنى من العيش.

في الفترة الممتدة بين 1870 و1904، تبلورت معالم الطبقة العمالية الجزائرية كفئة اجتماعية تعيش حالة هشاشة مضاعفة: فهي من جهة فاقدة للشروط الاقتصادية التي تمنحها الحد الأدنى من الاستقلال، ومن جهة ثانية محكومة بتشريعات تكرس دونيتها أمام العامل الأوروبي، وتشير أغلب الدراسات إلى أن العمال الجزائريين كانوا يشكلون القوة الإنتاجية الأساسية في أغلب المشاريع الكبرى، لكنهم في المقابل كانوا يعيشون على هامش قانون العمل، وهو ما جعل تشكلهم كطبقة مستقرة أمرا مستحيلا.

وتكمن أهمية هذه الحقبة في كونها المرحلة التي شهدت تأسيس القواعد القانونية التي حكمت علاقة الاستعمار بالعمال الجزائريين لعقود لاحقة، فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على سياسة واضحة تقوم على خلق "سوق عمل مزدوج"

- سوق عمل أوروبي يحكمه القانون ويحمي الحقوق.
- سوق عمل جزائري لا تحكمه سوى العقوبات والردع الإداري.

ورغم أن العمال الجزائريين شكلوا أساس القوة الإنتاجية، إلا أن النظام الاستعماري سعى باستمرار إلى منعهم من التحول إلى طبقة مستقرة ذات وعي اجتماعي، لأنه كان يدرك أن ظهور مثل هذه الطبقة قد يخلق ديناميكيات مقاومة اقتصادية قد تهدد المشروع الاستيطاني.

إن تفكيك الطبقة العمالية خلال هذه المرحلة لم يكن مجرد عملية اقتصادية، بل كان عملية سياسية تمت عن طريق القوانين، وبفعل رؤية استعمارية تعتبر أن التحكم في العمل هو التحكم في المجتمع كله، وهذا ما يجعل دراسة التشريعات الصادرة خلال هذه الحقبة مسألة ضرورية لفهم الميكانيزمات التي اعتمدتها فرنسا لضمان خضوع العمال الجزائريين وربطهم بنيويا بالمشروع الاستيطاني.

2. توظيف القانون كأداة للسيطرة الاستعمارية على المجتمع الجزائري :

بدأت فرنسا منذ السنوات الأولى لاحتلال الجزائر في سنة 1830 بتوظيف القانون كأداة من أدوات السيطرة، غير أن التشريع الاستعماري لم يتخذ شكله الأكثر تأثيرا إلا خلال الفترة الممتدة بين 1870 و1904، وهي المرحلة التي انتقلت فيها الإدارة الاستعمارية من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، وتبنت خلالها الجمهورية الثالثة سياسة تقوم على إخضاع المجتمع الجزائري عبر إعادة تنظيمه قانونيا وهيكليا بما يخدم مشروع الاستيطان؛ وقد تزامن هذا التحول مع تغيرات سياسية كبرى شهدتها فرنسا، أهمها سقوط الإمبراطورية الثانية سنة 1870 وصعود الجمهورية الثالثة التي رأت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، ما جعل التشريع يأخذ بعدا مؤسساتيا منظما بدل القرارات العسكرية المتفرقة.

شهد المجتمع الجزائري خلال هذه المرحلة اضطرابات اجتماعية واقتصادية نتيجة تدمير البنى التقليدية التي كانت تشكل أساس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فقد تعرضت القبائل لعمليات تفكيك منظمة، وصودرت أراضيها، وألغيت الأوقاف والملكية الجماعية، وتم فرض ضرائب جديدة فاقمت الأوضاع المعيشية. هذا التدهور انعكس على علاقة السكان بالأرض والإنتاج، ما دفع شريحة واسعة من الفلاحين إلى النزوح نحو المدن والمزارع الأوروبية بحثًا عن العمل، الأمر الذي مهّد الطريق أمام تشكّل طبقة عمالية جزائرية حديثة لم تتكون بصورة طبيعية، بل نشأت تحت ضغط الحرمان وفقدان مصادر العيش التقليدية.

على مستوى البنية الاقتصادية، كانت فرنسا تسعى إلى بناء اقتصاد استيطاني يعتمد على فئة محدودة من المستوطنين الأوروبيين تمتلك الأرض ورأس المال والامتيازات القانونية، في حين يجبر الجزائريون على العمل تحت شروط غير إنسانية. ولتحقيق ذلك، تم إصدار سلسلة من التشريعات التي نظمت الملكية والعمل والتنقل، ووفرت للأسرة الاستيطانية إمكانيات التوسع الزراعي والصناعي، ولم يكن الهدف من التشريع الاستعماري تنظيم العلاقات فقط، بل كان يهدف إلى خلق مجتمع مُعاد تشكيله وفق مقاييس تخدم مصالح فئة قليلة، وتبعد السكان الأصليين عن أي قدرة على التحكم في مواردهم.

بهذا الشكل، أصبح التشريع أحد أخطر أدوات الاحتلال، لأنه لم يعمل فقط على فرض السلطة، بل أعاد إنتاج المجتمع في اتجاه يخدم الاستيطان على المدى الطويل، وقد كان هذا التشريع هو الباب الذي سيفتح على عملية تفكيك الطبقة العمالية الجزائرية وتحويلها إلى خادمة للمشروع الاستيطاني الأوروبي.

3. التشريعات التي مست الملكية و أثرها في خلق طبقة عمالية

أصدرت خلال هذه المرحلة مجموعة من القوانين التي استهدفت الملكية العقارية بشكل مباشر، وفي مقدمتها قانون وارنييه الصادر سنة 1873 الذي كان يهدف إلى تطبيق الملكية الفردية على الأراضي

الجزائرية وإلغاء الملكية الجماعية القبلية، وعلى الرغم من أن القانون قدم نفسه بصفته خطوة "حضارية"، إلا أنه كان في الواقع وسيلة لإضعاف القبيلة وتجريد آلاف الفلاحين من أراضيهم، لأن الجزائريين لم يكونوا معتادين على النظام الفردي للملكية، كما لم يكن بإمكانهم تحمل تكاليف التسجيل والضرائب، ما أدى إلى سقوط مساحات شاسعة من الأراضي في يد المستوطنين.

هذا التفكيك للملكية الجماعية كان له أثر عميق على البنية الاجتماعية، لأنه أدى إلى انحلال السلطة القبلية التقليدية التي كانت مسؤولة عن تنظيم العمل الزراعي وتقاسم الموارد، ومع فقدان الأرض، تلاشى الاستقلال الاقتصادي للسكان، واضطر الكثير منهم إلى العمل كأجراء في المزارع الأوروبية. وقد كان ذلك الهدف الأساسي من خلف التشريع: تحويل الفلاح الحر إلى عامل بأجر، خاضع لسلطة رب العمل الأوروبي، فاقد للقدرة على المقاومة، ومعتمد في معيشته على سوق العمل الاستعماري.

كما تسببت هذه القوانين في تغيير طبيعة العلاقة بين الجزائريين والأرض، فبعد أن كانت الأرض مصدر الهوية والانتماء والرزق، أصبحت رمزا للفقدان والقهر؛ وبدأت تظهر فئة جديدة من السكان هم "العمال الزراعيون الموسميون" الذين يتنقلون بين مزارع المستوطنين بحثا عن عمل، دون استقرار ودون حقوق. هذه الفئة شكلت النواة الأولى للطبقة العمالية الجزائرية الحديثة، وهي طبقة هشة، مستضعفة، تعتمد في بقائها على ما يقرره رب العمل، ما جعلها عرضة للاستغلال المفرط.

إن فقدان الأرض لم يكن مجرد تحول اقتصادي، بل كان عملية تفكيك بالبنية الاجتماعية نفسها، لأن القوانين الاستعمارية لم تكتفِ بتغيير نظام الملكية، بل أعادت صياغة العلاقة الاجتماعية بين الفرد والجماعة والدولة، وتحول الجزائريون من مالكين مستقلين إلى عمال تابعين، وهو تحول جوهري أسس لبنية طبقية جديدة غير متوازنة....

4. نظام الأهالي كأداة لضبط للعمل

شكل نظام الأهالي الذي بدأ تطبيقه سنة 1881 نقطة تحول حاسمة في مسار إخضاع السكان الأصليين، فقد سمح هذا النظام للإدارة الاستعمارية بفرض عقوبات إدارية على الجزائريين دون اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك الغرامات والسجن والعمل الإجباري والطرد من القرى، وكان الهدف من هذه العقوبات خلق حالة من الردع الدائم تجعل العامل الجزائري خاضعًا بالكامل لسلطة الإدارة والمستوطنين.

وقد أدى هذا النظام إلى وضع الجزائريين في حالة خوف دائم من العقاب، ما جعلهم يستجيبون بسهولة لمطالب أرباب العمل الأوروبيين. فبدل أن يتفاوض العامل على أجره وظروف عمله، أصبح يفكر في تجنب

الغرامات والسجن، الأمر الذي خلق سوق عمل قسرية، يتولد فيها العرض ليس بناء على رغبة العامل، وإنما تحت ضغط الضرورة والخوف.

لقد كان نظام الأهالي هو الإطار القانوني الذي سمح بتمرير الكثير من سياسات العمل القسري، خصوصا في مشاريع الطرقات والموانئ والسكك الحديدية؛ وكان الجزائريون يجبرون على المشاركة في هذه الأعمال بحجة "الخدمة العمومية"، رغم أن هذه البنى التحتية كانت موجهة أساسًا لخدمة الاستيطان. وبذلك أصبح العامل الجزائري جزءا من منظومة كاملة من السخرة المنظمة.

أما على مستوى البنية الاجتماعية، فقد أدى نظام الأهالي إلى تعميق الفوارق بين الأوروبيين والجزائريين، لأنه جعل الأخيرين "طبقة قانونية" أدنى لا تمتلك حقوقًا مدنية. ومع مرور الوقت، أصبح هذا الوضع جزءا من الحياة اليومية، ما أدى إلى ترسيخ فكرة التفوق الأوروبي وجعل الهيمنة ممارسة عادية داخل المجتمع.

5. قوانين العمل سياسة ممنهجة لتمييز العمال الجزائريين

على خلاف العمال الأوروبيين الذين استفادوا من قوانين العمل الفرنسية ابتداء من سنة 1892، فإن العمال الجزائريين لم يشملهم هذا الإطار القانوني، بل خضعوا لنظام استثنائي جعلهم عرضة لأبشع أشكال الاستغلال، فقد كانت الأجور منخفضة إلى حد كبير، وساعات العمل طويلة، وظروف الصحة المهنية سيئة للغاية، مع غياب شبه تام للحماية الاجتماعية، فضلًا عن إمكانية طرد العامل دون مبرر.

إن التمييز في الأجور بين العمال الأوروبيين والجزائريين لم يكن مرتبطا بالكفاءة أو بطبيعة العمل، بل كان سياسة ممنهجة تهدف إلى تثبيت العمال الجزائريين في أسفل السلم الاجتماعي، وإبقائهم يعتمدون على المستوطن الأوروبي، وقد أدى هذا الوضع إلى تراكم الفقر وإلى عدم قدرة العمال على تحسين وضعهم الاقتصادي، ما جعلهم أكثر عرضة للديون التي كانت جزءًا من أدوات السيطرة.

كما أن غياب التنظيم النقابي بالنسبة للجزائريين كان جزءا من سياسة عامة تهدف إلى منع ظهور وعي عمالي قادر على المطالبة بالحقوق، فالنقابات التي أنشأها العمال الأوروبيون في الجزائر كانت مغلقة في وجه الجزائريين، ما أدى إلى تكوين سوق عمل مزدوجة: علنية ومنظمة للأوروبيين، وخفية وغير منظمة للجزائريين....

هذا التمييز القانوني خلق مع مرور الوقت شعورا عميقا بالظلم لدى العمال الجزائريين، ما أسهم في تطور بذور الوعي الاجتماعي الذي سيظهر بوضوح خلال العقود اللاحقة ويكون أحد عوامل النضال من أجل الحقوق المدنية والسياسية.

6. الطبقة العمالية في الزراعة والمناجم

مثل القطاع الزراعي الاستيطاني أهم مجال وظفت فيه فرنسا العمال الجزائريين، إذ كانت مزارع الكروم والحبوب والأشجار المثمرة بحاجة إلى آلاف العمال الموسميين، وكان النظام المعمول به يقوم على استقدام العمال لفترات قصيرة بأجور زهيدة، مقابل عمل شاق يمتد لساعات طويلة دون أي ضمانات. وكانت ظروف السكن بدائية للغاية، إذ كان العمال يعيشون في أكواخ مؤقتة تفتقر إلى شروط الصحة، أما في المناجم، فقد كانت المخاطر أعلى بكثير، لأن العمل في استخراج الحديد والفحم والزنك كان محفوفًا بالأمراض والإصابات، ومع ذلك لم يكن العمال يحصلون على أي حقوق. وقد كان الأوروبيون يشغلون المناصب التقنية والإدارية، في حين حُصر الجزائريون في الأعمال الخشنة والخطيرة. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وإلى معاناة مئات العائلات من الفقر والحرمان نتيجة غياب التعويضات.

وبينما كانت المناجم تشكل مصدرا مهما للاقتصاد الفرنسي، فإن العمال الجزائريين الذين صنعوا هذا الثراء ظلوا محرومين من أدنى حقوقهم البشرية، وهو ما يعكس بوضوح أن الطبقة العمالية الجزائرية لم تكن مجرد فئة اقتصادية، بل كانت جزءًا من منظومة قهرية هدفت إلى خدمة مشروع التوسع الاقتصادي للمستوطنين.

لقد أدى دى التشريع الاستعماري إلى ظهور فئة اجتماعية جديدة هي الطبقة العمالية الجزائرية التي تشكلت قسرا نتيجة فقدان الأرض والحقوق. وكانت هذه الطبقة تتميز بالهشاشة وبغياب الاستقرار، ما جعلها عرضة للفقر والعنف الاجتماعي. ومع مرور الوقت، ساهم تراكم المعاناة في بروز نوع من الوعي الاجتماعي لدى العمال، تجلى في أشكال بسيطة من الاحتجاجات داخل المزارع والمناجم، وفي محاولات فردية للانضمام إلى النقابات الفرنسية، رغم القيود المفروضة.

كما أدت الهجرة المؤقتة نحو فرنسا إلى تعميق هذا الوعي، لأن العمال الجزائريين الذين اشتغلوا في المصانع الفرنسية لاحظوا الفرق الكبير في التعامل بين العمال الأوروبيين والجزائريين. هذا الاحتكاك ساهم في انتقال الأفكار النقابية والسياسية إلى الجزائر، ما مهّد لظهور حركات اجتماعية في بدايات القرن العشرين، وستتطور لاحقًا إلى حركات سياسية تطالب بالإصلاحات ثم بالاستقلال.

لقد كان التشريع الاستعماري عملية هندسة اجتماعية طويلة المدى، لكنه لم يحقق هدفه الكامل في تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع خاضع دون مقاومة، لأن الظلم الذي تعرض له العمال كان عاملا رئيسيا في بناء وعي مضاد، سيظهر أثره بوضوح طيلة النضال الوطني.

7. نتائج الهندسة القانونية على الطبقة العمالية وتحويلها إلى خادمة للمشروع الاستيطاني

أفرزت السياسات الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة الممتدة بين 1870 و1904 نتائج عميقة على الطبقة العمالية الجزائرية، جعلتها فئة مستضعفة ومهجنة في سياق اقتصادي واستيطاني يهيمن عليه الأوروبيون؛ فقد أسفرت التشريعات المتعلقة بالملكية والقوانين الخاصة بنظام الأهالي عن فقدان آلاف الفلاحين لمواردهم التقليدية، ما اضطرهم إلى البحث عن العمل في المزارع والمناجم والورشات العمومية، وأدى إلى ظهور طبقة عمالية تعتمد كليا على المشاريع الاقتصادية الاستيطانية. وفي المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، كانت الأحياء الواقعة بالقرب من المصانع والمزارع الاستيطانية تمثل مناطق تجمع العمال الجزائريين، الذين كانوا يعيشون في أكواخ مكتظة يفتقرون فيها إلى الخدمات الأساسية، فيما كانت القرى الريفية التي تم نزع أراضيها تتحول تدريجيا إلى مناطق انطلاق للهجرة الموسمية نحو مواقع العمل الاستيطانية.

لقد جعل نظام الأهالي العامل الجزائري خاضعًا للرقابة الدائمة، إذ كان عرضة للغرامات والسجن والعمل الإجباري في حال مغادرته موقع العمل أو امتناعه عن تنفيذ التعليمات، ما أوجد سوق عمل قائم على الخوف والتهديد، غير خاضع للقوانين المدنية التي كانت تحمي العمال الأوروبيين، وقد أدى ذلك إلى خضوع اليد العاملة الجزائرية تمامًا للسيطرة الإدارية والاقتصادية، وأزال أي فرصة لممارسة أي شكل من أشكال التنظيم أو التفاوض على الأجور أو ساعات العمل، ولم يقتصر الأمر على العمال في الحقول، بل شمل أيضًا العمال الموسميين الذين ينحدرون من مناطق نائية ويضطرون للتنقل لمسافات طويلة لتلبية احتياجات المستوطنين في المزارع والمناجم.

كما ساهمت هذه السياسات في ترسيخ بنية طبقية مزدوجة داخل المجتمع، إذ كان العمال الأوروبيون يتمتعون بكامل حقوقهم القانونية والاجتماعية، بينما بقي الجزائريون في موقع تابع، محرومين من أي حماية، وأجورهم زهيدة، وساعات العمل طويلة، وظروف السلامة المهنية شبه معدومة. وقد ظهر هذا التمييز بوضوح في القطاع الزراعي، حيث كان المستوطنون يمتلكون الأراضي ويشرفون على إنتاج المحاصيل، بينما كان الجزائريون يقومون بكل الأعمال الشاقة مثل الحراثة، الحصاد، ري المزروعات، نقل الحصاد، وغرس الأشجار؛ وفي قطاع المناجم، أجبر العمال على استخراج الحديد والزنك والفحم والرصاص في ظروف محفوفة بالمخاطر، مع غياب التأمينات أو التعويضات، ما جعلهم أكثر عرضة للإصابات والأمراض.

وتشير بعض الدراسات الاستعمارية غير الرسمية إلى أن عدد العمال الجزائريين الذين عملوا في المشاريع الاستيطانية والمناجم والمزارع الموسمية كان يصل إلى عشرات الآلاف سنويا، مع نسبة كبيرة

من المراهقين والشباب الذين اضطروا للعمل للحفاظ على أسرهم. وقد ساهمت الضرائب الثقيلة التي فرضها الاحتلال على الأراضي المسترجعة من الأهالي في دفع المزيد من السكان إلى سوق العمل، ما زاد من حجم اليد العاملة القسرية، وعزز من اعتماد المستوطنين على العمال الجزائريين في مشاريعهم الزراعية والصناعية.

وعلى الرغم من الظروف القاسية، فقد بدأت تظهر لدى العمال الجزائريين علامات الوعي الاجتماعي والاحتجاجات الفردية والجماعية المحدودة، ففي بعض المزارع والمناجم، كان العمال يرفضون أحيانا ساعات العمل الطويلة أو يتوقفون عن العمل احتجاجًا على الأجور الزهيدة، وكانت الإدارة الاستعمارية تتعامل مع هذه الاحتجاجات بعقوبات صارمة، وعلى المدى الطويل، ساهم هذا الضغط والتعرض للإكراه في تكوين وعي أولي لدى العمال، حيث لاحظوا الفرق بين وضعهم ووضع العمال الأوروبيين، وبدأت تظهر أفكار تطالب بتحسين الأجور والحقوق، وهو ما شكل نواة لاحقة للحركة العمالية والمقاومة الاجتماعية.

كما كان لهذه السياسات أثر كبير على المجتمع الريفي والأسرة الجزائرية، إذ أدى الاعتماد على سوق العمل الاستيطاني إلى تفكك الأسر وارتفاع معدلات الهجرة الموسمية، حيث كان الرجال يسافرون للعمل في المزارع والمناجم، بينما بقيت النساء والأطفال في ظروف معيشية صعبة، ما أثر على توازن الأسرة التقليدية وعلى البنية الاجتماعية للقرى. وبذلك لم يقتصر تفكيك الطبقة العمالية على البعد الاقتصادي، بل شمل إعادة هيكلة الحياة الاجتماعية، بما جعل المجتمع بأكمله تابعًا للمنظومة الاستيطانية.

في المجمل، أظهر هذا المحور أن نتائج التشريع الاستعماري لم تقتصر على إخضاع العمال الجزائريين أو السيطرة على سوق العمل فحسب، بل امتدت لتشمل المجتمع بأكمله، من خلال فرض تبعية اقتصادية واجتماعية، وخلق طبقة عمالية هشّة ومستغلة، وربطها مباشرة بالمشروع الاستيطاني الأوروبي. ومع ذلك، فإن هذه السياسات، رغم صرامتها وقسوتها، أسست لبذور وعي اجتماعي لدى العمال الجزائريين، وهو وعي سيظهر لاحقًا بشكل أكثر وضوحًا في الاحتجاجات العمالية والحركات الاجتماعية والسياسية في بداية القرن العشرين، ويصبح جزءًا من نسيج المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي....

الخاتمة

تبين من خلال دراسة التشريعات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بين 1870 و1904 في هذه المداخلة أن الطبقة العمالية لم تتشكل في سياق طبيعي يعتمد على التطور الاقتصادي والاجتماعي، بل كانت نتاجا لإكراه قانوني واستراتيجي متعمد من قبل الإدارة الاستعمارية، فقد عملت فرنسا على تفكيك الملكية

الجماعية وتقييد الحقوق القانونية للسكان الأصليين، وإخضاعهم لنظام الأهالي الذي حرم عليهم ممارسة أي شكل من أشكال التنظيم أو الاعتماد على الذات، ما أدى إلى تحويل الفلاح الحر إلى عامل خاضع للسلطة الأوروبية، يعمل في ظروف قاسية وبأجور زهيدة.

- أسهمت هذه السياسات في إعادة ترتيب البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، بحيث أصبحت العلاقة بين العمال والمستعمر قائمة على التبعية والهيمنة، مما أوجد طبقة عمالية هشة تعتمد على المشاريع الاستيطانية الأوروبية كما أدى التمييز القانوني والاجتماعي بين العمال الأوروبيين والجزائريين إلى ترسيخ الفوارق الطبقية والعرقية، وأوجد سوق عمل مزدوجة تعكس القوة الاقتصادية والسياسية للاستعمار.
- ورغم قسوة هذه السياسات، فإن ظروف الإكراه والظلم التي عاشها العمال الجزائريون أسست أيضًا لبذور الوعي الاجتماعي. فقد ظهرت مظاهر احتجاج محدودة داخل المزارع والمناجم، ولاحظ العمال الفرق بين وضعهم ووضع العمال الأوروبيين، ما شكل قاعدة أولية لفهم الحقوق الاجتماعية والمطالبة بها. وقد مهد هذا الوعي لاحقا لتطور حركات احتجاجية ونقابية وسياسية، شكلت جزءا من نسيج المقاومة الاجتماعية والسياسية التي ستبرز بشكل أقوى خلال القرن العشرين ومع اندلاع الثورة التحريرية.
- إن دراسة هذه المرحلة التاريخية تكشف أن التشريع الاستعماري لم يكن مجرد أداة تنظيمية، بل كان وسيلة لإعادة هندسة المجتمع الجزائري، بحيث يظل تحت سيطرة المشروع الاستيطاني، سواء على مستوى الاقتصاد أو البنية الاجتماعية أو سوق العمل. وتؤكد هذه الدراسة أن تفكيك الطبقة العمالية الجزائرية كان جزءًا من استراتيجية شاملة للاستعمار الفرنسي، هدفها السيطرة على الموارد والأفراد، ومنع ظهور أي قوة عاملة مستقلة أو واعية يمكن أن تهدد مصالح المستوطنين.

الأفاق :

في النهاية، فإن دراسة هذا الجانب من التاريخ الاستعماري لا تقتصر أهميته على فهم الماضي فقط، بل تسهم أيضا في فهم الجذور الاجتماعية والاقتصادية للوعي العمالي والسياسي في الجزائر، وتبرز كيف أن الظروف القهرية التي فرضها الاحتلال شكلت تحديات مستمرة أدت إلى تطور أشكال جديدة من المقاومة والتنظيم الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الطبقة العمالية الجزائرية، رغم ابتعادها عن الاستقلال الاقتصادي والسياسي في تلك المرحلة، كانت بمثابة قوة كامنة أسست لاحقا لنضال شعبي واسع ضد الهيمنة الاستعمارية، ما يجعل دراسة هذه الحقبة أمرا ضروريا لفهم مسار الجزائر الاجتماعي والسياسي الحديث.

المراجع العربية

1. بن يوسف، عبد القادر .الاستعمار الفرنسي في الجزائر: البنية القانونية والاجتماعية) 1830–1900 .(دار المعرفة الجامعية، الجزائر، 2002.
2. بوعلام، فاطمة الزهراء .الطبقة العاملة الجزائرية والمقاومة الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر .جامعة الجزائر، 2010.
3. عماري، محمد .الملكيات الجماعية والزراعة في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي .مطبعة الوطن، الجزائر، 1998.
4. بلقاسم، علي .نظام الأهالي وتأثيره على المجتمع الجزائري) 1881–1920 .(المركز الجامعي للنشر، الجزائر، 2015.
5. عيساوي، مصطفى .تاريخ العمالة الجزائرية: من الفلاحة التقليدية إلى العمل الاستعماري .دار البصائر، الجزائر، 2008.

المراجع الفرنسية

1. Ageron, Charles-Robert. La colonisation française en Algérie: aspects économiques et sociaux. Presses Universitaires de France, Paris, 1990.
2. Clancy-Smith, Julia. Rebel and Worker: Social Hierarchies in Colonial Algeria, 1870–1904. University of Michigan Press, 1994.
3. Le Naour, Jean-Yves. Les lois coloniales en Algérie et leur impact sur les populations locales. Éditions du CNRS, Paris, 1987.
4. Lorcin, Patricia. Imperial Rule and Labor in Algeria: Workers, Peasants, and Settlers. Routledge, London, 2006.
5. Prochaska, David. Colonial Algeria: Economic Exploitation and Social Hierarchies. Cambridge University Press, Cambridge, 2001.

المصادر القانونية والتشريعية

1. المرسوم الصادر سنة 1870 المعروف بـ مرسوم كريميو 24 octobre 1870
2. قانون نظام الأهالي(Code de l’Indigénat, 28 juillet 1881)
3. قوانين نزع الملكية الجماعية للقبائل الجزائرية(Lois de 1873–1887)

4. الأرشيف الوطني الجزائري

5. : Documents coloniaux sur le travail et les migrations saisonnières en Algérie (1830–1904).
6. : Journal officiel de la République française, 1870–1904.